الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

أي سودان يريدون ؟ (1 - 2)

حلقة سودانية شريرة.. نسف التفاؤل وتعزيز العداوات

عيسى البشير:

هل يمكن القول إن «الاتفاق - الإطار» الذي وقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان «حركة - التمرد» في ضاحية ماشاكوس في العشرين من يوليو، وما أعقبه من لقاء تاريخي في كمبالا بعد سبعة أيام بين الرئيس السوداني الفريق عمر البشير وزعيم حركة التمرد العقيد جون قرنق قد وضعا الأزمة السودانية المزمنة على سكة الحل؟.. وهل حق تقرير المصير الذي سيمارسه شعب جنوب السودان بعد ست سنوات سيؤدي إلى تعزيز الوحدة أم تكريس الانفصال؟.. وماذا يقصد الطرفان بالتوصل إلى حل لقضية الدين والدولة؟.. وماذا يعني وجود دولة واحدة بنظامين وثلاثة دساتير؟.. وما هو موقف القوى السياسية الأخرى من هذا الاتفاق؟.. وماذا ستفعل دول الجوار الاقليمي التي غيبت أو فوجئت بالاتفاق؟

.. ثمة أسئلة كثيرة يطرحها هذا التحول المفاجيء في الساحة السياسية السودانية التي ما عرفت استقراراً منذ رحيل المستعمر عن البلاد في عام 1956. أي سودان يريدون؟.. وأي وطن يتطلعون إلى بنائه؟ لقد أصبح من المعلوم أن كافة القوى السياسية السودانية قد تجاوزت فكرة الغاء الآخر، ولو نظرياً، وتقدمت تكتيكياً في اتجاه تفعيل هذا الاعتراف المتبادل، لكنها ماتزال أسيرة مخاوفها وهواجسها تجاه الآخر في الوقت الذي تزداد فيه معاناة السودان جراء الاقتتال والاحتراب العبثي، وفي هذه الحلقات تلقي «الاتحاد» الضوء على رؤى وتصورات تعالج بالشرح والتحليل مسألة تقرير المصير وعلاقة الدين بالدولة باعتبارهما من أولى القضايا التي حسمت باتفاق موقع من قبل طرفين هما الأكثر قوة، وحظيتا بترحيب حار من البعض وتحفظ واضح من البعض الآخر، بالرغم من أن هذا الآخر هو أول من بشر بهما وتبناهما ضمن مقررات ومواثيق أسمرا ونعني به التجمع الوطني الديموقراطي المعارض.

التقلب في المواقف والسياسات، وتبادل تبني الرؤى والأفكار، سمتان مميزتان للواقع السياسي السوداني المتغير، وما حدث في ضاحية ماشاكوس القريبة من العاصمة الكينية نيروبي ليلة العشرين من يوليو 2002 خير شاهد على أنه لا يوجد ثابت في السياسة السودانية. فقد وافقت الحكومة السودانية بعد ممانعة ورفض طويلين على تقرير مصير الجنوب بعد فترة انتقالية تمتد لست سنوات لم يستبعد في نهايتها وزير الإعلام مهدى ابراهيم حدوث انفصال الجنوب! وتوارت الحركة الشعبية بدورها عن «السودان الجديد» الذي ظلت تبشر به في أدبياتها السياسية منذ انشائها عام 1938، وانكفأت إلى حضن الانفصاليين الذين ظلت تحاربهم على الدوام!

ورغم أنه من السابق لأوانه الحكم على بروتوكول ماشاكوس ومدى قدرته على الصمود فوق زمال السياسة السودانية المتحركة، إلا أنه يظل مجرد خطوة صغيرة في الطريق إلى حل الأزمة السودانية التي خرجت فعليا عن نطاق سيطرة الأطراف السودانية إلى المسرح الاقليمي والدولي. وأصبحت عرضة للشد والتجاذب بين المصالح المتباينة والمتداخلة لأطراف ترى في استمرارها تهديداً لها ولمصالحها الآنية والمستقبلية. ولكن الأمر ليس بهذا الشكل على الاطلاق، إذ يظل العالم الحاسم داخل السودان حيث الأغلبية الصامتة التي لم تفوض أحداً التحدث باسمها، وظلت بعيدة عن موائد الحوار والتفاوض والجدل ومضت لاهثة وراء لقمة العيش غير عابئة بما يخططه ويرسمه السياسيون من حدود

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

لتطلعاتها ومن حدود لوطنها ومن قسمة لسلطتها وثروتها، إنها تمضي في حياتها وفي جعبتها وتاريخها ما يجعل أي سياسي يرتجف إذا التفتت إليه.. فقد اسقطت من قبل نظام الفريق ابراهيم عبود في اكتوبر 1964، وأطاحت المشير جعفر نميري في انتفاضة أبريل 1985 من دون استخدام سلاح ناري اللهم إلا سلاح الإيمان بالتغيير الذي لن يستغرق سوى ضحى يوم واحد!

وبالطبع فإن السودانيين لن يحبسوا أنفاسهم في انتظار استئناف الجولة المقبلة من المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية في منتصف أغسطس 2002. وإنما ستظل النخب والجماعات والأحزاب في جدلها اللانهائي، ويظل الشعب يرقب ما يجري ولكن إلى حين!.. ذلك أن التفريط في وحدة البلاد ممنوع، والافراط في الوعود بمستقبل مشرق في ظل شبح التقسيم مرفوض، وعلى السياسيين البحث عن حلول لخلافاتهم تحت هذه السقوف.

وقد أظهرت الجولة الأخيرة من المفاوضات التي ترعاها هيئة «ايجاد» بمشاركة فاعلة من شركائها الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا والنرويج أن مساحات الخلاف بين الحكومة والحركة ضيقة جداً لكن مساحات المساومة واسعة طالما أنه لا يوجد لاعبون غيرهما في هذه الساحة. كما أظهرت أيضاً فاعلية شركاء «إيجاد» وتأثيرهم القوى على الطرفين وأنه لا يمكن لأي طرف رد طلب لهم مهما كان متعارضاً مع «الثوابت» أو «الاتفاقيات»! لذا فقد نجحت الجولة بفضل ضغوط الشركاء لا إرادة الأطراف المعنية التي راحت تبشر وتحذر، واقتفت أثرها بقية ترحب وأخرى لزمت الصمت ولم تجرؤ على التصريح بموقف قد يحسب عليها في مقبل الأيام ويفقدها حليفاً أو شريكاً أو صديقاً.

وفي ضوء هذه الدوامة يبدو «الاتفاق - الإطار» الذي وقعه في ماشاكوس كل من مستشار الرئيس السوداني لشؤون السلام الدكتور غازي صلاح الدين والكوماندور سيلفا كير عن الحركة الشعبية بمثابة قطرة حركت الراكد في السياسة السودانية، وصدمة لابد منها لإفاقه بقية القوى السياسية بأن الأوضاع في السودان بلغت مبلغاً لا يحتمل السكوت عنه وأن القضايا المعلقة منذ فجر الاستقلال تنذر بكوارث متلاحقة قد لا تبقي ولا تذر وقد تشرذم الوطن الكبير إلى كانتونات عرقية ودينية وجهوية تتضاءل أمامها مأساة ومحنة الصومال على سبيل المثال!

وفي هذا التحقيق السياسي تورد «الاتحاد» مقتطفات من آراء بعض السياسيين والشخصيات العامة السودانية حول قضيتي تقرير المصير والدين والدولة وتحاور بعضاً من رموز العمل السياسي المعارض باعتبارهم أول من أقر حق تقرير المصير لجنوب السودان ومسألة فصل الدين عن الدولة وفقاً لما جاء في مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقده التجمع الوطني الديموقراطي في العاصمة الأريترية أسمرا 1995م.

نسف التفاؤل وتعزيز العداوات

وبالعودة إلى التاريخ القريب فإن اتفاقية أديس أبابا التي وقعها نظام حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري مع حركة التمرد الأولى بقيادة جوزيف لاقو عام 1972، بينت أنه من الممكن، حتى في أكثر الصراعات تعقيداً، استبدال البنادق والدمار بالدبلوماسية والمفاوضات إذا ما وجدت الإرادة السياسية، ورغم ذلك، كما يقول كل من الدكتور شريف حرير وتيرجي تفيدت في مقدمة كتاب «السودان الانهيار أو النهضة»، فإن التفاؤل وكذلك الشعور بالوحدة الوطنية اللذين أفرزتهما هذه التسوية غير المسبوقة لصراع سياسي معقد أدير عن طريق السلاح، قد قوضتهما فوراً مجموعة مترافقة من القوى التي أطلق عليها المفكر الكيني علي المزروعي «قوى الفوضى» من جانب و«قوى الطغيان» من الجانب الآخر، فقد كتب المزروعي قائلاً: «إن أفريقيا قد مزقت بين قوى الفوضى من جانب بمعنى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تحذيرات من تحول الصراعات على الموارد الطبيعية الى حروب إقليمية

العنف المركزي، وبين قوى الطغيان بمعنى القمع المركزي المنسق».

لقد أصبح نسف التفاؤل وتعزيز العداوات والاحتمالات البارزة للتفكك الوطني في السودان أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. ومن المقبول عموماً انه لا توجد طرق مختصرة للتنمية والتقدم، بل هناك طرق مختصرة للدمار كما برهنت على ذلك تجارب الصومال ويوغوسلافيا وأفغانستان. ويبدو حسب رأي د. حرير وتفيدت فإن خصخصة الدولة وعسكرتها تنسجمان مع الدراما المتنامية للتعصب الايديولوجي وانتهاكات حقوق الإنسان، فقد اغتنت أقلية صغيرة من اقتصاد الحرب في حين أن الأغلبية تقاتل من أجل لقمة الخبز اليومي في معسكرات النازحين وأحياء الخيش والكرتون في الحضر.

ومن ناحية أخرى يرى روفائيل بادال وهو استاذ علوم سياسية من جنوب السودان شغل منصباً وزاريا رفيعاً خلال الفترة (85 - 1985) أنه لابد من فهم الانشقاقات الداخلية في جنوب السودان المؤلف عرقياً من عشرات القبائل لأنها مهمة في فهم المشكلة السودانية مثل أهمية الانشقاقات الخارجية بين الشمال والجنوب، لأنها انشقاقات أو انقسامات متكررة داخل صفوف القيادة السياسية السودانية الجنوبية والدليل على ذلك انشقاق الجيش الشعبي نفسه إلى ثلاثة أجنحة عام 1995م.

وينصح الباحث البريطاني في شؤون السودان بيتر وودورد بعدم اللجوء إلى قرار متعجل حول اصدار دستور جاهز كطريق لتحسين الوضع الصراعي الحالي، وإنما بالبحث عن اجماع من أجل أصدار هيكل دستوري

باقان أموم: رفض الاستئصال

أكثر فعالية من ذي قبل. ويبرهن شريف حرير مستخدماً مادة من دراسة حالة كيف أن الصراع المحدود على الموارد الطبيعية يمكن أن يتطور إلى حرب اقليمية لها صفة شبه دولية مثلما حدث في دارفور.

ويتفق معظم المراقبين السودانيين والأجانب على أن السودان في حالة تدهور ودمار في كل المجالات بسبب الحرب الأهلية التي تمددت وتوسعت من الجنوب إلى مناطق جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة والشرق وحتى تخوم دارفور، اضافة إلى عدم الاستقرار السياسي المتصل مما أسهم في التدهور المتصاعد للدولة السودانية ودمار مؤسساتها، ويورد شريف حرير حجة ترتكز على حقيقة أن السودانيين سواء في الشمال أو الجنوب وعبر فترة زمنية طويلة منغمسون في محاولة جعل السودان ملحقاً إما إلى الإسلام أو العروبة أو الأفريقية، وبدلاً من قبول التعددية الغنية للمجتمع السوداني، فإن الصفوة تحارب من أجل تبسيط هذا التعقيد من خلال فرض هوية وحيدة على السودان، وأن استيلاء الاسلاميين الأخير على السلطة هو في حد ذاته إحدى هذه المحاولات المهدرة لإعادة انتاج الماضي، وما لم يتم كسر هذه الحلقة الشريرة فإن مستقبل السودان سيكون قاتماً.

يكون أو لا يكون

أما باقان أموم الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي فيرى في حوار مطول مع «الاتحاد» في أسمرا إن السودان يمر بأزمة حقيقية وصلت إلى درجة أن يكون أو لا يكون هذا البلد، هناك أكثر من قضية سياسية تواجه الجميع سواء كانوا معارضة أو حكومة، وهذا التحدي ليس للسودان وحده وإنما لكل افريقيا، وربما تتجسد في السودان قضايا كل البشرية!! نحن خلقنا من أعراق وقبائل وألوان وأديان، هل يمكن أن يعيش البشر في وطن رغم اختلافهم في اللون والدين أم لا؟، هل يمكن أن تتسع هذه الأرض للبشرية؟.. كل هذه القضايا مطروحة في المشكلة السودانية.

صحيح أن كل السودانيين ينتمون لهذا البلد لأنهم وجدوا فيه، ولكنهم لم يتوصلوا حتى اليوم الى اجماع وطني لايجاد إطار وطني اجتماعي سياسي ثقافي وقانوني يمكن أن يخلق روح الانتماء. هذه هي الاشكالية وهي أكبر مما يتصوره البعض.

نحن في التجمع الوطني الديموقراطي كتنظيم يعبر عن الإرادة السياسية للشعب السوداني، ويجمع كل القوى السياسية الديموقراطية السودانية، والنشاز الوحيد هو الجبهة القومية الإسلامية.. إن كل السودان يجتمع في هذا التجمع وفيما يطرحه من مشروع لحل هذه الأزمة العميقة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الميرغني والمهدي في آخر اجتماع للتجمع مارس 2002

ورداً على سؤالكم فإن التجمع الوطني يقدم الحل للمشكلة السودانية ضمن مقررات اسمرا وهي مشروع وطني يعبر عن هذا الإجماع الوطني ويعبر عن الأرضية المشتركة للأمة السودانية، وهو مشروع يتجاوز قضية الصراع على السلطة ويهدف إلى وضع أسس لبناء سودان يمكن أن يكون للجميع ويمكن أن ينتمي إليه الجميع بصرف النظر عن أديانهم وأعراقهم واختلافاتهم الثقافية وغيرها. هذا هو الأمل والتحدي.

* طالما أن الصورة أمامكم واضحة بهذا الشكل لماذا وقفت الأمور في منتصف الطريق؟

** لا لم تقف عند منتصف الطريق، إنما الطريق طويل ونسهر بالسير فيه وماضون في هذا الطريق لكن الغاية بعيدة، وسننالها بالصبر. وهذا المشوار ليس بمشوار التجمع وإنما هو مشوار الشعب السوداني، وفي النهاية من يقرر قصر وطول هذا الطريق هو الشعب السوداني.

* هل معنى ذلك أن التجمع أوفى بكل التزاماته تجاه الشعب السوداني؟

** أتفق معكم. ربما أن التجمع لم ينجز ما وعد به شعبه. وأقول إن لدينا قصور كتنظيم، ويجب أن نعمل أكثر مما عملنا حتى الآن لتلافي هذا القصور، صحيح أن هذا القصور واضح للجميع. وآلام الشعب واضحة نحملها كل يوم، نقول ما أنجزناه يعبر عما استطعنا انجازه، لكن يمكن أن نحقق أفضل وأكثر من ذلك. قصورنا يكمن في طبيعة التجمع كتنظيم يعبر عن إرادات مختلفة وهو تنظيم يعمل بالحد الأدنى من الاتفاق، حتى الآن التجمع يعبر عن إرادة المجموع ويجب أن يتحول التجمع قبل أن ينطلق إلى جمع نوعي معبر عن إرادة نوعية موحدة، بمعنى أنه يجب أن يتحول التجمع إلى تنظيم رائد بإرادة موحدة لتحقيق وحدة الحركة والعمل، وهذا ما نصبو إليه، لأن التجمع هو تجربة جديدة، إذ لأول مرة في تاريخ السودان تجتمع كل الإرر ادة السياسية السودانية لبلورة اجماع وطني وهذا ما كان مفقوداً وهذه هي الأزمة التي تعبر عن الحلقة الشريرة المعروفة في الأدب السياسي السوداني نظام عسكري - ديموقراطية منتقصة ثم انقلاب وانتفاضة، والتجمع يعبر عن إرادة مشتركة للخروج من هذه الحلقة الشريرة ويجب أن نصبر على تحقيق ذلك ونستعيد التاريخ.

تفعيل المجهود السياسي

* هل تعتزمون طرح مبادرة أو اعتماد وسائل جديدة للخروج من هذا المأزق؟

** نعم.. يهدف الاجتماع المقبل لهيئة قيادة التجمع إلى تبني برنامج سياسي واضح للانتقال بالعملية النضالية إلى مربع جديد، يتم فيه تفعيل كل الآليات والوسائل لتحقيق انتقال السودان إلى الديموقراطية الحقيقية والسلام العادل، وسيقوم الاجتماع بتقييم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتقييم عمل التجمع لإصلاح الخطأ وتفعيل المجهود وصولاً إلى هدف الانتقال بالسودان إلى نظام سياسي جديد يحقق السلام والديموقراطية، وهذا الاجتماع سيكون فاصلاً بالنسبة للتجمع ذاته وفاصلاً للبلاد.. نحن نرى أن امكانيات تحقيق السلام والديموقراطية موجودة وكثيرة خاصة بعد أن تم حصار الأجندة الظلامية للنظام، لأن الوضع الداخلي والاقليمي والعالمي حاصر هذه الأجندة والشعب السوداني هزم ما يعرف بالمشروع الحضاري، والنظام في تراجع وتقهقر ويمكن أن نحقق هزيمة لهذا المشروع وننتقل إلى سودان مشرق.

* ما هي امكانية استيعاب النظام بشكله الحالي في العملية السياسية الديموقراطية التي تسعون إليها؟

** يمكن استيعاب ما يسمى بالمؤتمر الوطني وهو الجناح الحاكم من الجبهة القومية الاسلامية في الإطار السياسي لسودان المستقبل لأن المشروع البديل مبني على عدم إلغاء الآخر وعلى الاعتراف بالتعددية والبحث عما هو مشترك، وخلق أرضية سياسية متساوية لكل القوى السياسية بما في ذلك الجبهة القومية الاسلامية التي تعبر عن روح ظلامية، وهو ربما جانب مظلم من الشعب السوداني، ولكن لهم الحق في أن يفسح لهم المجال. ولكن يجب أولاً أن تنتهي محاولاتهم لاحتكار المساحة السياسية للسودان.

* هل يعني ذلك تخليكم عن مطالباتكم السابقة بمحاسبة ومحاكمة رموز الحكومة السودانية؟

** لا أبداً.. المحاكمة، والمحاسبة مبدأ أساسي وقانوني لا يمكن أن يلغيه أي أحد، لكن المحاكمة ستكون أمام القانون، والشعب السوداني هو الذي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

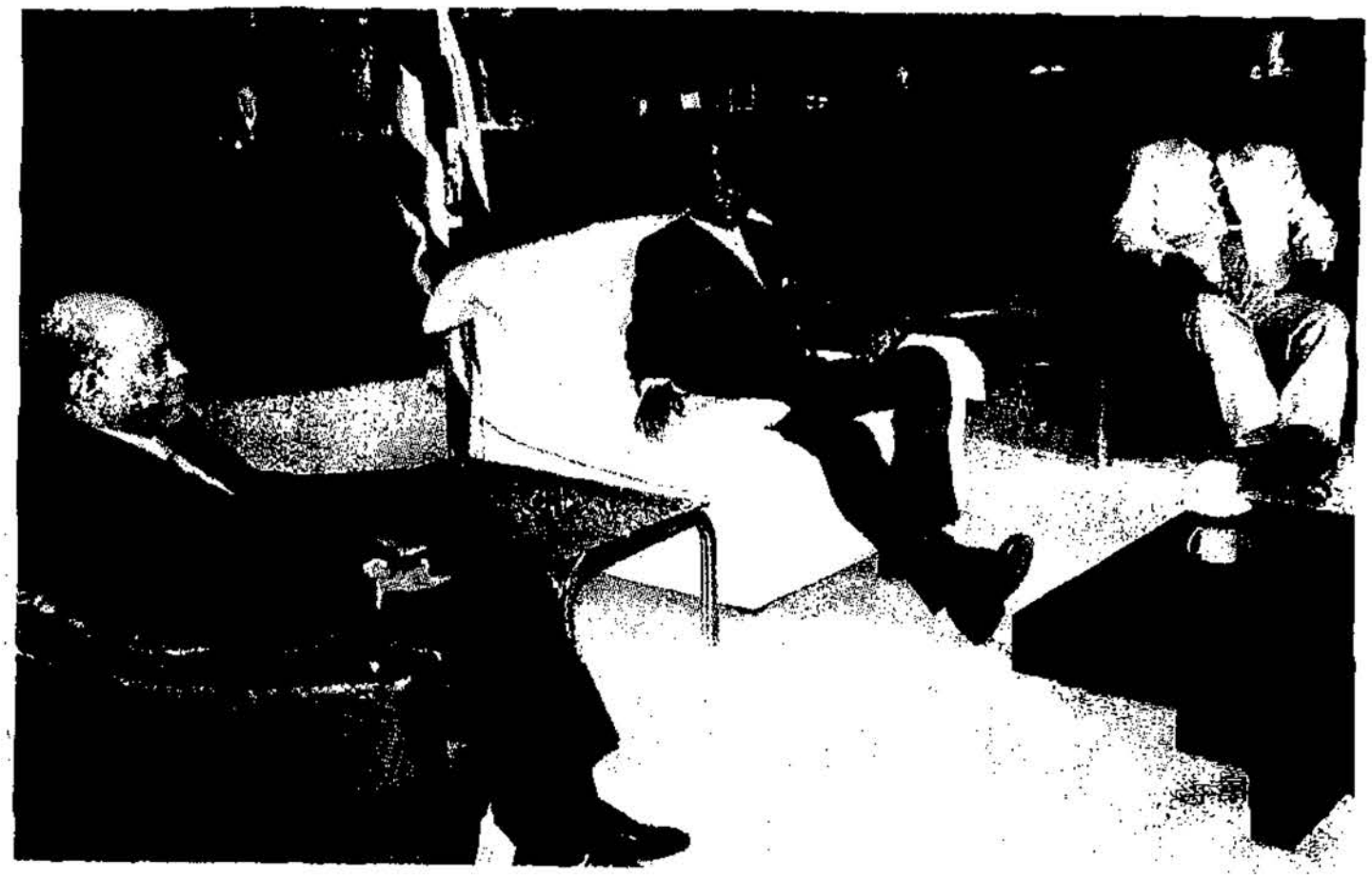

لقاء كمبالا، تاريخ جديد

جعفر عبدالله: لا مساومة على قضيتي الديموقراطية وإحلال السلام

جعفر عبدالله: لا تفريط في الديموقراطية

سيحاكم الكل، ومبدأ المحاسبة لا يعني الغاء الآخرين أو مصادرة حقوقهم. حتى حقهم في أن يقدموا إلى محاكمة عادلة، ورد الظلامات، وما نطالب به ولم نغيره أبداً هو أنه يجب إزالة هذا النظام واقتلاعه من جذوره كنظام سياسي هذا لا يعني إعدام الفكر السياسي الذي يقف خلف هذا النظام.. يجب أن يذهب هذا النظام ويجب أن نأتي بنظام سوداني جديد تشارك فيه كل القوى السياسية على قدم المساواة ويعبر عن الإرادة السودانية.

* ألا تعتقد أن مبدأ الإزالة يتناقض مع شروط التسويات السياسية بما فيها من تنازلات متبادلة؟

** لا.. الإزالة للنظام هي مبدأ ضروري، لأن هذا النظام لا يتفق مع طبيعة الأشياء وطبيعة السودان، وهذا النظام سيذهب ويجب أن يذهب. ولكن يجب أن لا نخلط بين إزالة نظام ومحاولة إعدام فكر سياسي لأن الفكر موجود.. والدولة السودانية يجب أن تنتمي للجميع ويجب أن تعكس هذا الجمع.

وسيذهب النظام كما ذهب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، ولم يكن من ضمن ذلك ذهاب الحزب القومي الذي كان حاكما وانما الحزب القومي اليوم جزء من العملية السياسية وجزء من جنوب افريقيا الجديدة.. هذا ما نقوله، سيذهب نظام الجبهة القومية الاسلامية وحكومته وسيبقى وسيكون بديلا لذلك سودان جديد ينتمي إليه الجميع ويمكن أن ينتمي إلى ذلك السودان، المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي وكل القوى السياسية، وتتم في اطار النظام الجديد كل المحاكمات والمحاسبات لكل من ارتكب جرما ضد الشعب السوداني، ولكن لا يمكن بتاتا الغاء أي فكر سياسي بما في ذلك الفكر الذي يعبر عن الاصولية الاسلامية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

باقان أموم:

■ السودان وصل إلى مرحلة أن يكون أو لا يكون

■ نسعى إلى نظام جديد لا يستبعد ولا يستثني أحداً

* هل يعني ذلك أن الاتفاق والحوار الذي تم بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي كان في هذا الاتجاه؟

** نعم.. في هذا الاتجاه وفي اتجاه البحث عن الاجماع الوطني، فالحركة الشعبية منذ تأسيسها ظلت في حوار مع القوى السياسية الأخرى وتعمل لخلق حوار حقيقي بين كافة القوى السياسية السودانية بمن في ذلك مَن نعتبرهم خصومنا في داخل الجسم السياسي السوداني.. وحوارنا مع المؤتمر الشعبي وتفاوضنا مع المؤتمر الوطني الحاكم ومع بقية الاحزاب السياسية يعبر عن ارادة حقيقية ومسعى جاد لبلورة إجماع وطني.. وإيجاد هذا الاجماع المفقود هو الخطوة الأولى لتحقيق حل الأزمة السودانية.

* هناك من يقول إن ما تم بينكم وبين المؤتمر الشعبي عبارة عن موقف تكتيكي للحركة للتمدد شمالا بغض النظر عن مبادئ الحركة ومبادئ التجمع؟

** الحركة الشعبية إذا لم تتمدد شمالا وشرقا وغربا وجنوبا، فانها لن تكون حركة وطنية، والضرورة الوطنية تقتضي القيام بذلك بكل تأكيد. لا يمكن أن ينظر إلى تحرك الحركة مع كل القوى السياسية كخروج عن الثوابت، وانما ضرورة ونحن مقتنعون به.

* حتى ولو كان يمثل مفاجأة لحلفاء الحركة؟

** لم يكن مفاجأة، ربما يفاجئ الناس لأنهم لا يتوقعون ذلك من الحركة الشعبية، ولكن عليهم أن يعرفوا أنه من مصلحة الحركة ومن مصلحة الجميع أن تدخل الحركة في حوار مع كل القوى السياسية، وبالتالي فإن هذا الحوار مطلوب ويجب ألا يفاجأ أي أحد به. والخط صحيح في أن الحركة تسعى لبلورة اجماع وطني.

* هل كان حلفاء الحركة بالتجمع على اطلاع على هذه الخطوات؟

** أطلعت الحركة كل حلفائها بهذه الخطوات.

* منذ البداية؟

** ربما في منتصف الطريق أو بعدما تم من اعلان لمذكرة التفاهم مع المؤتمر الشعبي.. وهذا لا يتناقض مع استقلالية كل تنظيم عضو في التجمع.

* هل تعني الاستقلالية حق كل تنظيم عضو في التجمع في الخروج عن الثوابت التي تم الاتفاق عليها؟

** إن التجمع تحالف سياسي مبني على برنامج حد أدنى من الاتفاق، ولكل تنظيم عضو حرية الحركة شريطة عدم الخروج عن برنامج الحد الأدنى.. ذلك أن التجمع ليس تنظيما يؤطر كل الحركة السياسية.

وضع شاذ

أما الدكتور جعفر محمد عبدالله ممثل الحزب الاتحادي الديموقراطي في اريتريا فيقول ردا على سؤال لـ «الاتحاد» عما إذا كانوا متفائلين بالنسبة للمستقبل ويرون ترون نهاية للأزمة؟

** بالتأكيد متفائلون ويجب أن نظل متفائلين.

* على أي اساس يستند هذا التفاؤل؟

** يستند على أن هذا النظام، نظام غير طبيعي وهذا الوضع غير طبيعي وشاذ حتى على السودان، وأي شيء غير طبيعي لن يستمر بالتأكيد، هذا من ناحيةومن ناحية ثانية أن مقومات وجود واستمرارية النظام قائمة على قبضة أمنية لا أكثر ولا أقل، اضافة إلى حملات التضليل الاعلامية بهدف تخدير الناس بوعود خيرات البترول، وهذه هي مقوماته الأساسية.. وإذا كان قد ظل في الحكم لثلاثة عشر عاما فإن ذلك ليس دليل قوة.

* هل ذلك ناتج عن ضعف وعجز المعارضة؟

** بالتأكيد.. وفي النهاية فإن النظام دولة. وهو يستقل امكانيات السودان الضخمة وهو يسخرها في مواجهة معارضة هي سياسية في المقام الأول لا تملك ولا تعرف السلاح ولم تكن مقتنعة بالسلاح في يوم من الأيام، وانما هذا حملها حملا على التفكير في حمل السلاح وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ السودان. ولم يكن في الحزب الاتحادي الديموقراطي تفكير في حمل السلاح، فهناك شباب جامعيون حملوا السلاح بعدما اجبرهم النظام على ذلك. وعندما نقارن قوتنا بقوة النظام نجد الفارق الكبير والشاسع بين الاثنين، ولا مجال أساسا للمقارنة بين امكانيات الدولة السودانية وامكانيات المعارضة، فقد حول النظام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

كل هذه الامكانيات لخدمة حزب الجبهة الاسلامية، بينما بدأت المعارضة عملها من الصفر.

* يبدو من حديثك أنه حتى لو حدث انهيار مفاجئ وعرضي للحكومة فإن المعارضة غير مهيأة لاستلام الحكم وادارة البلاد؟

** ان التجمع بقدراته المحدودة يكفل جاهزية لادارة الحكم وذلك من خلال البرامج والخطط المتوفرة لديه.

* أقصد من ناحية الكوادر البشرية والكفاءات؟

** أقدر أقول انه جاهز، إذ هناك لجان تعمل وأوراق تعد لمواجهة الفترة الانتقالية، أما الكوادر فإنها متوفرة بكثرة.

* لكن التجارب السابقة أثبتت أن سياسة ملء الفراغات وتقسيم كعكة السلطة بين كوادر لم تشارك في الكفاح ضد الحكومات تكون نتائجها كارثية حتما على الديموقراطية نفسها.. ما تعليقكم؟

** هذا صحيح، وكان من أسباب النكسات، لكن هذه التجربة المريرة لن تتكرر هذه المرة، وعندما اقول أن التجمع جاهز الآن، فإن الأمر يتعلق بالتطورات الحالية التي لم تترك سوى خياري المعارضة أو الموالاة للنظام وحصل تمايز وتصنيف بين جميع السودانيين.

* ألا تعتقد أن هذا التحليل يتعارض مع سعي التجمع لجمع كافة السودانيين على كلمة سواء؟

** لكي يكون النظام وعناصره جزءا من ترتيبات الفترة الانتقالية، فلابد من التوصل الى حل الآن وقبل اسقاط النظام، ولكن بعد سقوط النظام فإنه لن يكون طرفا في أية ترتيبات.

* هل يعني هذا استعداد من جانبكم للمساومة طالما أن الحكم باق إلى حد الآن؟

** لا.. بل هو استعدادا للحل السياسي الذي يتطلب تقديم تنازلات متبادلة.

* معنى هذا أنكم مستعدون لتقديم هذه التنازلات؟

** أعتقد ان مجرد اللقاء مع ممثلي النظام وترحيب التجمع بالمبادرة المصرية - الليبية المشتركة وبالمسعى الاريتري هو تنازل كبير في حد ذاته ونحن في الحزب الاتحادي الديمقراطي طرحنا اقتلاع النظام من جذوره عندما لم يكن هناك مجال لحل سياسي، وعندما يكون هناك حل سياسي يجب أن تكون صادقا ومستعدا له وهذا يعني تقديم تنازلات بلاشك.

* ماهو سقف تنازلاتكم؟

** نحن على استعداد لتقديم أقصى حد من التنازلات في سبيل ضمان ما نسعى إلى تحقيقه، وهي أهداف غير حزبية ولا تتعلق بالحزب الاتحادي وحده، وانما هي أجندة وطنية.

* هذا الحديث يعود بالمسألة إلى نقطة الصفر، أي تمسك كل طرف بثوابته؟

** نعتقد أن هناك ثوابت غير قابلة للمساومة.. مثل قضايا الديموقراطية واحلال السلام وتأمين وحدة البلاد. كما أن النظام نفسه يتحدث عن هذه الأشياء رغم تشكيكنا الكبير في انه غير صادق، لكننا وبكل الجدية والمصداقية نحمل قناعاتنا هذه ونقاتل من اجلها.. فإذا تحققت لا يوجد أي سبب لوجودنا في المعارضة، فإذا شرع النظام في اثبات هذه القناعات فإن الأمر سيختلف وستختفي المعارضة.

* ألا تعتقد أن هذه متاهة لا نهاية لها؟

** إن الثابت أن النظام يتبنى أجندة حزبية مخالفة تماما للأجندة الوطنية كالمشروع الحضاري وغيره.. هذا لا يمكن تطبيقه باغتصاب السلطة، وانما بطرحه على الشعب السوداني من خلال الانتخابات الديموقراطية ليقول الشعب رأيه فيه ولا يطرحه وهو في السلطة ويقول انه البرنامج الوطني.. فكل الاحزاب لها برامج وتسعى الى تطبيقها ولكن عبر التفويض الشعبي، إذن فإن الديموقراطية هي الفيصل والحكم في كل البرامج.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية